الديموقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري.

د/ الجمعي نوي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة سطيف

الملخص :

يهدف هذا المقال تسليط الضوء علي أهمية الديمقراطية التشاركية كآلية، أضحت راهنا هي الحل لمحاربة ظاهرة الفساد في المجتمعات ولا سيما المتخلفة منها ،علي اعتبار أن القوانين والرقابة واللجان لا تكفي للحد من تفشيها. وعليه فولوج مجتمع مدني فعلي، واستقلالية العدالة، وتجسيد الحكم الرشيد باتت حتميات سياسية لمحاربة هذه الظاهرة. وعليه فالحل يكمن في دور السياسة والسياسي علي حد السواء ،لكن من خلال مشاركة فعلية وفتح المجال السياسي، وتعبئيه المواطن للتخلي عن سلبيته ولا مبالاته إزاء ما يحدث في الحي الذي يسكنه،وفي المؤسسة التي يعمل بها، والكف في الاعتقاد "أن الكل دولة" هو الحل لكل المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية ،لأن الديمقراطية التشاركية تقوم علي فكرة الكثير من المجتمع والقليل من الدولة.

Résumé :

Au travers cet article, nous essayons de démontrer que la lutte contre la corruption dans chaque société, trouve sa nidation au sein du politique. Delors le renforcement et le travail pour qu'une société civile réelle naisse, ainsi que l'instauration d'une démocratie participative et l'autonomie de la justice, et la bonne gouvernance ; demeurent les conditions incontournables pour endiguer ce fléau qui ne cesse de se propager dans la société algérienne.

De part la nature du phénomène de la corruption, qui est difficile a localisé. Il exige donc des efforts considérables de la part de toute la société pour l'endiguer. c'est pourquoi La question suivante s'avère, d'une légitimité scientifique et politique irréfutable.

Est- ce que le discours politique, populiste soit –il ou bien religieux et moralisateur, ainsi que les différentes lois promulguées suffisent –elles, pour lutter effectivement contre la corruption, non seulement dans la sphère politique et dans toutes les institutions et organisations sociales ?

يحتل موضوع الفساد في الجزائر، أشكاله وطرق محاربته، حيزا هاما في الخطاب السياسي الرسمي للسلطة وللمعارضة، وكذا في الخطاب العلمي والإعلامي في ذات الوقت. وقد برز شبه إجماع في تشخيص الظاهرة وانعكاساتها المختلفة، علي الدولة ومؤسساتها وعلي المجتمع في علاقته بهذه الأخيرة. سيما الفئات الهشة التي أضحت تفتقد ثقتها في مؤسسات الدولة ورموزها جراء تفشي واستفحال العديد من أشكال الفساد دون التصدي لها بالجدية المطلوبة ، وغياب استراتيجيات سياسية ورؤى واضحة للوقاية من الفساد ومكافحته والمفارقة التي تستشف من قبل كل متتبع للحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري، يقف علي حقيقة مفادها، أنه كلما زادت عائدات الجزائر زادت مظاهر الفساد، كاختلاس المال العام، واستغلال النفوذ والمحاباة وتفشي الرشوة.

وهو ما تطلعنا به الصحف اليومية وما يقر به الخطاب الرسمي ذاته ، كما يتلمسه كل مواطن في بلديته وحييه وكل موظف وعامل في مؤسسته . وعليه تصبح جملة من التساؤلات ذات مشروعية علمية وواقعية ، هل اتساع وتفشي هذه الظاهرة مرده عجز الدولة ،أم أن المجتمع الجزائري مجتمعا للفساد ؟ وذلك بالرغم ما يروج للأخلاق والوطنية والفضائل الإنسانية عبر كل أشكال الخطاب(الديني ، العارف ، السياسي ،الإعلامي ...) . وهل يكفي ان نصدر قوانين للوقاية من الفساد ومكافحته ،كقانوني جوان 1966 و جوان 2001 وقانون 2006 .؟

إن معالجة الفساد بكل أشكاله، سواء أكان سياسيا اجتماعيا أو اقتصاديا ،مثلما تبينه تجارب الكثير من المجتمعات ، بات عملية استراتيجيه تتدرج ضمن عمل دائم ،يقوم في أساسه علي جملة من المبادئ وجب تكريسها ، كدعم الديمقراطية التشاركية وتجسيد مجتمع مدني فعلي مستقل عن السلطة السياسية ، واحترام الحريات وتطويرها ، وتكريس استقلالية العدالة .... .هذه المبادئ هي التي مكنت العديد من المجتمعات من محاربة هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

مما سبق، نسعي من خلال هذا المقال تسليط الضوء علي المسائل التالية:

1- حول مفهوم الفساد وأشكاله.

2- المجتمعات الريعية مجتمعات للفساد.

3- الديمقراطية التشاركية: آلية مثلي للوقاية من الفساد ومكافحته .

تقديم:

يتبدي للكثير من المهتمين بالشأن السياسي، أن انتشار الفساد في المجتمعات هو قضية مؤسسات الدولة الرقابية، والكثير يرحب بعودة موضوع الفساد للفضاء السياسي ،حيث يخرج من كونه موضوعا محرما إلي موضوعا للنقاش في الفضاء العام .

تتناوله وسائل الإعلام ويطرح كملف علي البرلمانيين وتتناوله الأحزاب كأولية في برامجها الانتخابية كظاهرة و جب التصدي لها. بيد أن ما لا ندركه هو أن الفساد، في الواقع يبقي من الموضوعات الكامنة، من الصعب رصد بؤره وقياس درجاته، لاسيما في المجتمعات التي لا تحوز فيها الدولة بعد، علي مؤسسات ترسخ لديها تقاليد، كتقديم حصيلتها، وتكريس الشفافية في التسيير. إن التجارب المختلفة للعديد من المجتمعات أثبتت محدودية الإجراءات القانونية الردعية والوقائية ، ما لم ترافق بفتح المجال السياسي، وتحقيق الحكم الراشد وتجسيد الديمقراطية التشاركية، وتعزيز تشكل مجتمع مدني قوي ،وحركة جمعياتية ديناميكية، تهتم وتنخرط في كل مناحي الحياة الاجتماعية.

هذه المشروطيات أضحت هي الآليات التي تعمل المنظمات الدولية المختلفة الحكومية والغير الحكومية علي نشرها وجعلها آليات مثلي لمحاربة الفساد والحد من انتشاره.

أولا: مفهوم الفساد : بين التنظير والبحث الامبريقي لكن قبل إبراز دورها وأنشطتها المختلفة، وبحث ما إذا تمكنت من نشر وإقناع الحكومات في مجتمعات العالم المتخلف بأهمية المشروطيات السابقة ، وجب من الناحية التنظيرية والمنهجية عند مقاربة موضوع الفساد الإشارة إلي الاستخلاصات التي وصلت إليها بعض الدراسات الرائجة، حيال هذا الموضوع والتي يمكن تلخيصها علي النحو الأتي:

– النظريات الوظيفية تشير إلي أن الفساد ينتشر في المجتمعات، أين الدولة لم تصل بعد إلي حد بناء مؤسسات قوية، وتنظيم بيروقراطي أمثل، تجعل من الاقتصاد يبحث عن فضاءات أسرع واقوي من الإدارة، فيتحول المتعاملون الإداريون إلي سلطة في حد ذاتها ،يلجأ لها المستثمر والمقاول وحتي المواطن البسيط للتعجيل في قضاء حاجاته، فالرشوة والمحاباة تصبح خلاصا لدي هولاء ،وبالتالي فهي تري في الرشوة مثلا كحل لإنقاذ الركود الاقتصادي وانعدام الاستثمار. فإلي غاية عام 1990 ظلت هذه النظريات هي المسيطرة في مجال العلوم السياسية والاقتصادية ،تستمد مرجعياتها من الدراسات التي

أجريت عام 1968 من قبل هانتغتون، لكن بعد النقد الكبير الذي تعرضت له كون الظاهرة ما انفكت تنتشر،بفعل تطور التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية ،حيث أثبتت دراسات امبريقية حديثة محدودية هذه الرؤية ،كونها أهملت معطي هام يكمن في بحث العلاقة بين نوعية البيروقراطية السائدة وفعاليتها وضعف الخدمة العمومية وانتشار الفساد، كالرشوة في مؤسسات النظم السياسية كالأحزاب والدولة علي حد السواء. وهو ما أوضحته علي سبيل المثال دراسة أجريت علي بعض البلدان الإفريقية استنادا إلي معطيات ميدانية مستقاة من تصنيف المؤسسة الدولية Transparency international ، ومشروع Afrobaromètre،الذي اعد بالاشتراك بين معهد الديموقراطية في إفريقيا الجنوبية وجامعة ميتشغان الأمريكية. هذين المؤسستين عمدتا إلي تناول الفساد من الزوايا البحثية التالية ،وخلصت إلي إبراز المسائل التالية:

– الفساد ظاهرة تقضي علي مشروعية المؤسسات السياسية والدولة علي حد السواء، وقد تم قياس درجة الثقة في المؤسسات انطلاقا من استبيان تضمن قائمة للمؤسسات، بداء من الرئيس، البرلمان، اللجان الانتخابية المستقلة، الجماعات المحلية، الشرطة والجيش، العدالة ووسائل الإعلام.

– الضعف البيروقراطي يؤدي إلي انتشار الفساد ، إذ أوضح القياس المقدم أنه لمحاربة الظاهرة وإصلاح المؤسسات يتعين تحديد ،المؤسسات الأكثر فسادا ،بمعني يجب إخراج مفهوم الفساد من مفهومه العام عند التشخيص الي موضعه سلمه في التراتبية والهرمية لمؤسسات الدولة والمؤسسات الخدمية التي تنتشر فيها ظاهرة الفساد بحدة.

وللإشارة فإن نتائج هذه البحوث الامبريقية،أكدت أن البلدان التي اختيرت كعينة، تختلف فيها ظواهر الفساد، فعل سبيل المثال نيجيريا الغنية بالبترول تصنف في المراتب الأولي عالميا من حيث انتشار الفساد وكل أشكاله والرشوة علي وجه التحديد ، مما يؤكد أن البلدان الريعية والتي لا تحوز علي مؤسسات قوية تكون أكثر عرضة للفساد، وتتبدي علاقة منطقية ،حيث كلما زادت الثروة زاد الفساد. أما من حيث مواقف الأفراد في العديد من المجتمعات مجال الدراسة ،فالمتغيرات الديموغرافية لا يجب إهمالها في مثل هذا النوع من الدراسات:

– فعامل السن،ابرز أن الشباب هم أكثر ثقة في المؤسسات ،سواء السياسية أو العمومية منها ،وهذا راجع إلي ضعف تجاربهم الحياتية وعلاقتهم بالسياسة طالما أن موضوع الفساد يدرج ضمن موضوعاتها .

– في حين عامل المستوي التكويني والتعليمي ،فقد أكد حقيقة مفادها، أن رصد بؤر وأشكال الفساد كثيرة لدي هذه الشرائح من العينة، نظرا للاطلاع الواسع والاهتمام عبر وسائل الإعلام والمتابعة السياسية للشؤون بلدانهم .

– أما فيما يتعلق بالجنس ،فقد تأكد معطي انتروبولوجي هام ،فالمرأة في البلدان المتخلفة لازالت بعيدة عن قضايا السياسة والاقتصاد ،بفعل ضعف المشاركة السياسية ،مقارنة بالرجال الذين هم أكثر اطلاعا علي مثل هذا النوع من المشكلات. (1)

مما سبق ، يتبدي موضوع الفساد موضوعا متشعبا طالما، انه يلاحظ من قبل الجميع في كل مناحي الحياة ، في الاقتصاد في السياسة في الاجتماع وحتى في المجال الثقافي . فالبرغم من المحاولات الحثيثة للباحثين في تعريف الفساد وتحديد مواطنه وأشكاله ودرجاته،يبقي الفساد موضوعا ذاتيا ، كون أن ما يراه أحدنا أحد المظاهر الأخطر للفساد، لا نجده يتماثل بنفس الحدة عند الكثير منا . لذا وجب تحديد عن أي شكل من أشكال الفساد نتحدث مسبقا . حتى يتسنى لنا طرح التصورات الواضحة لمعالجاته في السياق الذي نعالجه فيه. مثلما تم الإشارة إليه، تتعدد التصورات الفكرية والنظرية في تحديد مفهوم الفساد وأشكاله، ومن المستحيل الإلمام بكل المفاهيم التي تناولته بالدراسة والتحليل، وعليه فإن الفساد الذي يراد تناوله هنا هو الفساد السياسي وبالتحديد، المتعلق بتسيير المال العام والرشوة: وتقديم تصورات للوقاية منه ومحاربته.

ضمن هذا المنظور، إن الاتفاقية الدولية لهيئة الأمم المتحدة تري في الفساد" أنه ضرب للمؤسسات وللقيم الديمقراطية والأخلاقية والعدالة وهو معوق لتجسيد التنمية المستدامة وبناء دولة القانون "(2) في حين البنك الدولي في تقرير صادر له عام 1997 فيري في تبديد المال العام والرشوة أنهما يقلصان من النفقة العمومية وتقلص من رأس المال الاجتماعي.... الغير المتحكم فيه فالتراكم المتزايد للأخطاء البسيطة لهما، بالتدريج تقضي علي مشروعية السلطة السياسية " (3) .

وفي تقييم أخر أعد عام 2002 حول ظاهرة الرشوة خلص إلي " أنها تضعف من مشروعية الدولة ذاتها، وتقلص من إمكانيات مدها بمؤسسات تدعم السوق الاقتصادي" (4) وبالنظر لتفشي مظاهر الفساد بكيفية غير مسبوقة في تاريخ الشعوب والمجتمعات ،سواء المتقدمة منها أو المتخلفة ،لجأت الأمم المتحدة إلي إبرام اتفاقية دولية في 13 أكتوبر 2003 ،كما شجعت الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول للحد من ظاهرة الفساد. والجزائر في هذا الشأن تبنت كل الاتفاقيات، لكن الإجراء التاريخي الذي سجل لأول مرة يعود في القانون الصادر في 20فيفري 2006 ، حيث تم سن قانونا خاصا مستقلا عن قانون العقوبات ، وبقراءة للمادة الأولي منه يتأكد استفحال الفساد وفشل القوانين السابقة في مكافحته ،سيما قانون 2001 ، لذا تم الإقرار بدعم التدابير الرامية إلي الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة و المسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص ،وكذا تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدات التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات .(5) ولعل ما يؤكد تمكن الفساد ويلخص مظاهره وحدته، وبالتالي يغني هذه الورقة للتفصيل في مستوياته وأشكاله،و تؤكد دون ترك مجال للذين يشككون في حدته ويحاولون التقليل من حجمه،انه تمكن من جسم المجتمع الجزائري في كل مناحي الحياة الاجتماعية، مثلما يؤكده تصريح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابا له يوم 27 افريل عام 1999 " إن الدولة الجزائرية مريضة بالفساد،فهي دولة مريضة في إداراتها مريضة بممارسة المحاباة والمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات،مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليه ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع".(6) مما سبق، إن هذا التصريح من أعلي سلطة في البلاد، له أكثر من دلالة علي المستوي الفكري والعملي. فعلي المستوي الفكري يتبدي بأن الفساد مصدره الأساسي هو ضعف السياسات المختلفة في الوقاية والحد منه ،حيث تتعدد أشكاله ،بداء من المحاباة والمحسوبية والتعسف وفي الأخير فشل الرقابة لمؤسسات الدولة. أما علي المستوي العملي فتجلت بالإقرار والاعتراف، بأن مظاهر الفساد، طالت جل المؤسسات حيث التبديد للمال العام والنهب تظل الميزات الغالبة، كما تؤكد صعوبة محاربته من قبل الدولة بوصفها جسما متعالي فوق نفوذ وسلطة الأفراد وكل النظم الاجتماعية. إذ يصبح السؤال

بسيط ما العمل إزاء استفحال هذه الظاهرة، هل نستمر في الإمضاء علي المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ونصدر قوانين تعدل وتكمل القوانين السابقة ؟ أم يجب التفكير في آليات أخري ليست هي بالبديل عن القوانين والردع والوقاية بل آليات مكملة ناجعة تدوم في الوقت، تقي المجتمع آثار هذه الآفات التي دون العودة للإطناب في أثارها ونتائجها علي العلاقات الاجتماعية أضحت تأثيراتها واضحة علي الرابط الاجتماعي كانعدام الثقة والتشكيك في المؤسسات والأفراد ،حيث بات الثراء الفاحش يرسخ للكثير من أشكال الإحباط في نفسية الشباب،(الحرقة، عدم المشاركة في الانتخابات، اللامبالاة،واللانتمائية الاجتماعية) ، حينما يري الموظف ازداد ثراءا والمنتخب المستغل للنفوذ، واللا عقاب إزاء من تمكن من العبث بالمال العام ،وحول مبالغ للهروب خارج الوطن، إنها الصور التي تحملها لنا وسائل الإعلام في مسلسلات للفضائح وهي كثيرة ومتعددة. والتي ما كانت لتحدث ، لو أن السلطة والنظام السياسي ككل عمل علي تعبئيه المجتمع بغرض إدراك، أن الفساد هو قضية المجتمع ،بكل أطيافه ووجب التصدي له علي كل المستويات في بلديته وفي مؤسسته التي يعمل فيها وفي الإدارة التي يتعامل معها.

الفساد في المجتمع الجزائري وإعادة إنتاج الفكر الريعي. إننا نمارس عزوا مفضوحا، إزاء الكثير من القضايا التي هي في الصميم قضايا سياسية، وفي مفارقة ولا عقلانية، نتعامل معها كنخب عارفة وكأنتلجنسيا بعيدا عن تناولها في سياق ،السياسي بمفهومه الشامل،كعدم بحث علاقة توطين الديمقراطية وتراجع مظاهر الفساد، وعلاقة ترسيخ المواطنة الاجتماعية إلي جانب المواطنة السياسية،بعبارة أشمل متى ندرك أن كل المشكلات هي في الأساس مشكلات سياسية؟ متي ندرك مثلما عبر عن ذلك هابرماس الفيلسوف الألماني " إن المجتمع الإنساني ما هو في حقيقة الأمر إلا مجتمعا سياسيا". أي حياته وديناميكيته وتنميته ورفاهيته ترتبط بالفعل التواصلي والممارسة السياسية وتشكيل فضاء عام لا يتم خصصته من قبل أي طرف سياسي مهما كانت مصادره السياسية،و يجسد من منظور ديمقراطي في حق المشاركة في كل القرارات، في الرقابة ومطالبة كل مسوؤل بتقديم حصيلته. ضمن هذا المنظور،يبدو أن كل الباحثين متفقين علنا أو ضمنيا حول مظاهر الفساد وأشكاله، ولكن لا نتفق حول المتسببين فيه ،نعرف أسبابه ونسعى لتشخيصها ،لكننا نتعامل معها من زاويتين : الأولي ذاتية أين تبرز رؤى تجرم الأخر

،السياسي ،ولامبالاة السلطة، ولأخلاقية المسوول ،إننا من زواية نظرانية حول هذا الموضوع وغيره، نتفوق في إنتاج النعوت وإثرائها في الحقل السياسي: المحاباة، الزبونية السياسية، المحسوبية الولاءات ... . أما الزاوية الثانية وهي الرؤية الموضوعاتية الواجب تبنيها لنقد الذات وتقييم كل واحد منا لدوره ومكانته، وهي الأخطر والأكثر انتشارا، حينما نحمل الدولة ومؤسساتها مسؤولية الفساد في انتشاره وضرورة محاربته، ولا نقتحم الحياة العمومية: في المؤسسة لا ننتمي للنقابات ،لا ننخرط في الأحزاب ولا نؤسس لوجودنا كنخب بالدرجة الأولي وكمواطنين بالدرجة الثانية.

لا نشارك في البلدية التي نقطنها ولا قي جمعية الحي وأولياء التلاميذ أين يتمدرس أبنائنا ..... . منسحبين من حياة المؤسسة،نمارس لامبالاة إزاء ما يحدث، من مظاهر للفساد، خوفا من عدم رضا ذلك المسؤول،أو انتقادنا لتسيره، وتدخلنا في حياة المؤسسة،كل هذا مرده ، تحسبا لليوم الذي يمكن أن نتقرب منه، ويري فينا أطرافا للدخول معه في التسيير، ليس لتحسين الأوضاع بل لتكريس وضعا معينا وللاستفادة من الامتيازات. إن هذه الممارسات بل هذه الوضعية،هي خاصية المجتمعات الريعية، لان هذه المجتمعات، تنتج الفكر الريعي المهيمن، أين الأفراد تتمكن منهم تلك الرؤي التشاؤومية، بأن العدالة التوزيعية غير ممكنة في مثل هذه المجتمعات وبالتالي يلجأ إلي ممارسات التقرب والتسلق والوصولية لبلوغ مناصب ،تمكنه من الاستفادة من سلطة مهما كنت نوعيتها ودرجتها للاستفادة من امتيازات مادية بالدرجة الأولي . وطالما أن الرأسمال الاجتماعي لا يعتد به ككفاءات، تبرز آليات لما قبل السياسة، وهو ما وصفه بيار بورديو بإحياء رؤوس الأموال الرمزية (7) ،فبإسم الوطنية والشرعية التاريخية يستعملها البعض للنفوذ،والامتيازات ،وباسم الدين والاسلاموية تمارس يعقوبية مفضوحة في تعيين من يواليه ويسمعه ويطيعه،دون ادني اعتبار للكفاءات التي تهمش وتبعد من حياة المؤسسات مهما كان نوعها، ويبرز خطابا، يسعي لأخلاقه السياسة والتسيير، يبتعد عن إدراك الفضاء العام كآلية إستراتيجية لبناء دولة القانون، بل يسعون إلي خصخصته، وجعل الفضاء الخاص وحريات الأفراد همهم الأكبر و سبيل عملهم للحد منها وقمعها وقهرها. أما اليساريين،فقد فشلت تصوراتهم وممارساتهم، إذ يستغلون ضعف الدولة في لحظات تاريخية بعينها ويقرأ الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تحت تأثير فكر

الاممیات الاشتراكية لمجتمعاتهم ، تحت مبرر محاربة الأنظمة الشمولية التوليتارية، وهو ما عاشته الجزائر خلال أزمتها الدامية خلال التسعينات ،ليستغلها في الأخير وتستثمر فيها التيارات الظلامية،لأنهم أي الديمقراطيين لا يدركون بأن الديمقراطية والتداول علي السلطة،لها مشروطية أساسية تكمن في وجود فئات مجتمعية تعي خطابهم وتعي مفهوم الديمقراطية واليات اشتغالها. إن التذكير بهذه الملحوظات، المبرهن عنها يوميا وفي كل سياقات التحول الذي عرفه المجتمع الجزائري، هي التي زادت من حدة انتشار الفساد بكل أنواعه وأشكاله، ولكن يبقي الفساد السياسي هو الذي يكرس ويجر المجتمع إلي كل الأشكال الأخرى من الفساد. لعل في ضوء ما سبق، يتبادر إلي ذهن كل مستمع، إن مصادر الفساد معروفة وأشكاله متفق عليها يمكن أن يرصدها لنا الفرد العادي. لكن الأسئلة الجوهرية التي تطرح ووجب الإجابة عنها هي: ما العمل؟ و ما هي الحلول للوقاية من الفساد والتقليل من أثاره؟ لان الاعتقاد في إمكانية القضاء عليه نهائيا يضل ضربا من الخيال. طالما أننا لا نفكر فيه كموضوع سياسيا، ليس بالضرورة دخول المعترك السياسي والانضمام كنخب للأحزاب، بل بجعل السياسة كفكر و آلية للحد من مظاهر الفساد.

الديمقراطية التشاركية :الآلية المثلي لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري. قبل إبراز كيف أضحت الديمقراطية التشاركية هي الحل الأمثل في محاربة الفساد بكل أنواعه والفساد السياسي علي وجه الخصوص ،يتوجب مناقشة مفهوم الديمقراطية التشاركية، والذي يطرح من الناحية النظرانية، قضية ابستمولوجية بالأساس وتتجلي في التساؤل التالي : لماذا أضيف لمفهوم الديمقراطية صفة التشاركية؟ هل مرد ذلك ضعف مفهوم الديمقراطية لوحده دون دعمه بمفهوم توصيفي أخر؟ أم أن الديمقراطية التشاركية لها دلالات أخري غير تلك التي حملها مفهوم الديمقراطية كلاسيكيا وعبر التطور التاريخي، لإقامة جملة من القطائع علي المستوي الفكري والممارساتي، بالنظر للتحديات والأفاق والتطورات التي تعرفها المجتمعات؟

هذه الأسئلة، تطرح في سياق التفكير المستمر حول الديمقراطية لجعله مفهوما بسيطا في متناول كل الأفراد مهما كانت مستوياتهم المعرفية،و تحريره والتفكير فيه ليس بوصفه مفهوما نخبويا نظرانيا خالصا،بل بوصفه مفهوما للممارسة الميدانية العملية، اليومية

والدائمة في الوقت، في المؤسسات والمدن، في المدارس و الجامعات وفي كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتي الثقافية منها، وفي ترسيخ الحداثة لا بوصفها مفهوما ناجزا نستورده ونسقطه،دون هضم إمكانية تجسيدها باليات متعددة، لان الحداثة واحدة والسبل إليها مختلفة. ضمن هذا المنظور، إن المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية يحمل في طياته دلالة التشاركية، لكن مفهوم الديمقراطية التشاركية جاء، ليقيم ذلك التمايز مع الديمقراطية التمثيلية المجسدة في البرلمان و المجالس المحلية المنتخبة البلدية والولائية.

إن مفهوم الديمقراطية التشاركية، يحيل إلي ضرورة قلب الإشكاليات والتفكير بكيفية مغايرة في علاقة المجتمع بالسياسة،بالمؤسسات وبالسلطة. فالانتخابات تعد أحد أشكال التعبير عن المواطنة السياسية، لكن هذا الشكل أضحي ظرفي موسمي ،نمارسه مرة كل خمسة أو أربعة سنوات،لكن من خلال الديمقراطية التشاركية يمكن أن نجسد مفهوما مزدوجا للمواطنة الدائمة :سياسية واجتماعية في ذات الوقت .لا سيما وان المعارضة السياسية ليست هي بالضرورة كل الشعب ،وعليه وجب تعويض النمط الديمقراطي التقليدي بديمقراطية تشاركية (9) . ففي سياق واقع المجتمع الجزائري وبالنظر للفتور السياسي والحضور المحتشم للمعارضة السياسية تصبح الديمقراطية التشاركية،أكثر من ضرورة، إن المعارضة مجبرة علي دمقرطة أحزابها والانفتاح علي المجتمع ومرافقته ليس حسب تصوراتها وبرامجها التي تعد في الكثير من الأحيان بعيدا عن الأوليات والحاجات التي يرغب المجتمع بلوغها، بل تتم في ضوء ردود أفعال إزاء أحداث عابرة وقضايا ثانوية، تتسبب فيها السلطة أو تفرضها أحداث دولية وإقليمية، إن الأحزاب يجب أن ترسخ لثقافة الحوار في الفضاء العام وترقيته، كونها استحدثت لذات الغرض، ولكي يتحقق ذلك يجب ترقية آليات المشاركة في عملها، حتى تتسم بالدوام لا بالظرفية والموسمية، في تعاملها مع المنخرط والمناضل والمتعاطف . مما سبق يصبح ترقية الديمقراطية التشاركية، أكثر من ضرورة، غايتها تكريس الفكرة المدينية للمشاركة المواطنية من خلال حضور قوي لكل الفئات الاجتماعية في: ،التشاور، الاتفاق ، الاستفتاء المحلي، الحوار في الفضاء العام . (10)

لكن إذا كانت هذه المؤشرات هي السبيل لتجسيد الديمقراطية التشاركية، والتي تتجلي كفكرة هامة لا يتردد كل فرد في القول : أشارك ، نعم، لكن كيف ؟

1- فالمشاركة تستلزم دافعية ذاتية وجماعية، مرهونة بوفرة المعلومة المتعلقة بالمشكلة أو بالمشروع غاياته وأهدافه واليات تجسيده، وإلا كيف يشارك الفرد في مشروع لا يعرفه من الداخل ويجهل حيثاته، وعلي سبيل المثال ،لماذا سنت السلطة السياسة إجراءا جديدا يكمن في تشكيل لجنة لمحاربة الفساد عام 2010، مع العلم أن الجزائر تتوفر علي قوانين في هذا الصدد . هل أن الفساد استفحل أكثر؟ ما هي حدته وحجمه ،وما هي القطاعات التي تعرفه أكثر،والقطاعات التي هي بعيدة عنه ، والتي يجب الإفصاح عنها حتي تدعم أكثر، وتفعل آليات شفافة للاستمرار في الوقاية من الفساد .

2- إن الحوار يكرس الحق في التعبير، وفي ذات الوقت يسمح بولوج وجهات النظر المختلفة، المحلية والوطنية، القوية والضعيفة، تسمح بالوقوف علي مزاياها وعيوبها قبل اتخاذ أي قرار. إن الواقع السياسي في الجزائر لا ينذر علي ترقية هذا المعطي الجوهري في القضاء علي الفساد من خلال إشراك المواطن،فالبلدية تبقي من المؤسسات الأساسية في حياة المواطن لما لها من دور في تكريس التسيير الجواري، هاهي بالرغم من المشكلات التي طرحها تسييرها وقضايا الفساد وتورط المنتخبين كما تكشف عنه القضايا التي هي أمام العدالة، تستلزم إصلاحا في العمق من حيث تفعيل المشاركة الجوارية للمواطن، والفصل الواضح والمحدد للمهام ،بين الإداري والمنتخب ،لكن الإصلاحات التي تنوي السلطة تجسيدها ، لم تطرح علي المستوي القاعدي الجماهيري، ولا إشراك النخب ، وبقت رهينة المناقشات الضيقة علي مستوي البرلمان.

3- إن الديمقراطية التشاركية في العديد من المجتمعات ،جسدت عبر نضال طويل قادته حركات اجتماعية كلاسيكية وجديدة، بعدما فقدت الأحزاب مشروعياتها التمثيلية،وتراجعت ثقة المواطن في السياسي وفي مختلف المؤسسات. لذا أضحي المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة النقابية والجمعياتية البيئية، وجمعيات حماية الأقليات وتجسيد الحقوق الثقافية ... ، يقابل النظام السياسي الذي أصابه الفتور وعطل فكري وممارساتي.

وللإشارة ،انه في سياق ما تطلعنا به الأحداث الدولية والإقليمية فالديمقراطية، التشاركية لا تمنح كهبة سياسية ،بل هي في صميم العمل الجمعوي والسياسي والنقابي وغيرها من أشكال الحضور في الفضاء العام لكل فئات المجتمع.

فبداء من مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 1992، الذي حمل مقولة " الميزانية التشاركية " في تسيير المدن نال المفهوم رواجا واسعا وأصبح مفهوما مرجعيا لشبكة واسعة من المنظمات الدولية ،تحت إشراف البنك الدولي ،هذا الأخير الذي يشترط تقديم المساعدات بتجسيد الانفتاح والتحول نحو الديمقراطية التشاركية من قبل الحكومات المستفيدة من الإعانات(11).

– حيث تسعي إلي تحديد دور جديد للسياسة عموما والديمقراطية كآلية لممارستها. لأن السياسة عبر التاريخ وفي كل المجتمعات اقتصر دورها في وضع التوجيهات المطابقة للمصلحة العامة ،بسن الأطر القانونية والوسائط اللازمة دون تدخل مباشر في إقامة التوازنات والمساومات،بل تسهر علي تفعيل النقاش السياسي في الفضاء العام وترسخ للطابع التداولي، بين الجمعيات التي تكون حاملة لمشروع ديمقراطي جواري محلي.

– إن الشرط الذي تستلزمه الديمقراطية التشاركية بالنظر، لكثرة المتدخلين والفاعلين الاجتماعين(الجمعيات)، وحتي ينظم طابعها العفوي وتساهم في تجسيد الديمقراطية التشاركية لتكرس لاحقا لديمقراطية مشاركاتية علي غرار ما هو سائد في المجتمعات المتقدمة، يجب تسخير فضاءات لها،فيزيقية وقانونية ،لأن العفوية وغياب التنظيم والإجراءات القانونية التي تنتظم بموجبها، سيجعل منها مجرد فضاء لثرثرة، مثلما عبر عن ذلك لينين عند توصيفه للبرلمانات.

عناصر الخاتمة.

إن الجزم بإمكانية محاربة الفساد والقضاء عليه نهائيا يعد ضربا من الخيال، ما لم تترجم سياسات للحد من عملية ألا تسييس(la dépolitisation) للمجتمع القائمة حاليا، و"المأسسة" للعلاقات السياسية والاجتماعية الكفيلة بجعل الوقاية من الفساد ممكنة التجسيد.

إن القوانين لا تفعل شيئا لوحدها، ما لم تترجم في الواقع من خلال إعطاء إشارات قوية لتوفير مناخ اقتصادي وسياسي يرسخ قناعات لدي المواطن بإمكانية الحد من الفساد.

إن إصلاح الدولة والمؤسسات العمومية، لا يترجم عبر سن القوانين، تعديلها وتكميلها بل يتجسد من خلال مرافقتها بديمقراطية تشاركيه جواريه، تجعل من المجتمع المدني الحقيقي شريك فعلي في المراقبة وفي اتخاذ القرار.

الهو امش :

1- Emmanuelle Lavallé, *corruption et confiance dans les intuitions politiques : test théoriques fonctionnalistes dans les démocraties africaines*. De bœck université, Afrique contemporaine n0 220, 2006/ 4, p 163.

2 – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيورك بتاريخ

/ 10/ 2003، الصادرة في المرسوم الرئاسي رقم 04 – 128 في 19/ 04 / 2003 . 31

3– انظر، تقرير البنك الدولي حول التنمية البشرية لعام 1997 .

4 – نقلا عن، أحمد صقر عاشور: تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح إدارة الحكم في الدول العربية – الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية – المملكة الأردنية فبراير 2005.

5– بودليو سليم، الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للقانون الجزائري، في الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي ، بحوث و أوراق الملتقي الدولي المنعقد 8 و 9 أفريل 2007، كلية الاداب والعلوم الاجتماعية ،جامعة سطيف ، ص32 .

6 – أنظر تشخيص رئيس الجمهورية لحدة الفساد في المجتمع الجزائري في خطاب ألقي عام 1999.

7 – Addi Lahouari, *violence symbolique et statut du politique dans l'œuvre de Pierre Bourdieu*, revue francaise de science politique, volume 51/ 2001/ 6 ,p 955.

8 –Céline Braillon et Dominique Taddei , *vers une démocratie participative*, in, revue mouvements, la découverte , France, 2002/4, p 93.

9- _ Gaudin J.-P., 2007, *La démocratie participative*, Paris, Armand Colin, coll. « 128 » , p, 42

10– بالعودة الي أعمال يورقن هابرمس ،وبالخصوص في مؤلفاته: الفعل التواصلي والفضاء العام

اين يقترح أهمية ومنطق التواصل ومكانته المميزة في تقييم العالم المعيش، فمن خلال التواصل يمكن أن نجسد الديمقراطية التشاركية والفعل التضامني، وطالما أن الفعل التواصلي يتم في الفضاء العام ويخضع لمبدأ "الاشهار" ، فقد يساهم في الحد من المزايا التي تتمتع بها بعض الفئات وبتالي يقلص من حدة التراتبيات الاجتماعية والسياسية التي تسمح بتجاوز الممارسات التقليدية في الحصول علي الامتيازات الغير المبررة والتي تؤدي إلي تفشي الفساد الاجتماعي.

11- Frey K. et Duarte F., *Démocratie participative et gouvernance interactive au* Brésil : Santos, Porto Alegre et Curitiba, *Espaces et sociétés* 2005/4, 123, p.108